مليوني برميل. وبما ان الولايات المتحدة لا تستطيع تقديم أي نفط الى اوروبا، كما لا يمكن تقديم نفط من فنزويلا أو الشرق الاقصى، فقد عمدت الشركات النفطية الاميركية الى وضع خطط التطوير المطلوب لحقول الشرق الاوسط. وكان «مشروع مارشال» هذا هو الرافعة الاساسية لبسط الهيمنة الاميركية الكاملة على اوروبا الغربية ما بعد الحرب. وألقت تقارير لاحقة الضوء على الجوانب الاخرى لأهمية الشرق الاوسط الاستراتيجية بالنسبة الى الولايات المتحدة، وعلى أهمية فلسطين بالذات. لكن الوثائق المتوفرة لا تعالج اهمية المشروع الصهيوني في فلسطين بالنسبة الى الولايات المتحدة، وخصوصاً مسألة اقامة دولة يهودية فيها، وهو الامر الذي كانت الولايات المتحدة سباقة في الدعوة اليه، منذ ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، على لسان الرئيس روزفلت، في اثناء حملته الانتخابية في العام ١٩٤٤.

وعالجت الوثائق تأثير دعم الولايات المتحدة لخطة تقسيم فلسطين على مصالحها في الشرق الاوسط. ورأت السي. آي. ايه. ان «هبة الولايات المتحدة تتناقص مع كل اعلان اميركي مؤيد للتقسيم ولليهود»، وان الولايات المتحدة اصبحت في نظر العرب «الملوم الاول» عن تردي الوضع في فلسطين. وذكر محللو الوكالة ان المشكلة الفلسطينية «تستطيع تغيير الاوضاع في العالم العربي من وضع تطور بالتعاون مع الغرب الى وضع ثورة مدعومة من السوفيات»، وان الولايات المتحدة قد تجد نفسها بنتيجة تطور الاوضاع، بسبب التقسيم ودعم جزء هام من الرأي العام فيها، مجبرة على اتخاذ موقف سريع الى جانب الصهيونيين، مما سيؤدي الى تهديد أكثر خطراً للمصالح الاميركية الاستراتيجية في الشرق الاوسط. ورأت هيئة الاركان المشتركة ان «تحول شعوب الشرق الاوسط الى الاتحاد السوفياتي ستكون له الآثار عينها على الولايات المتحدة، كغزو عسكري سوفياتي للمنطقة». واعتبرت ان اكثر احتمالات التطور المستقبلية خطورة، من وجهة النظر العسكرية، هو ان فرض قرار التقسيم قد يعيق، ويشل، امكانية وصول الولايات المتحدة الى نفط ايران والعراق والعربية السعودية؛ وان نفوذ الولايات المتحدة، بنتيجة دعمها للتقسيم، «قد يختصر الى النوع الذي يمكن الحفاظ عليه بالقوة العسكرية فقط». اضافة الى ذلك، فان صدور قرار التقسيم ينطوي على مخاطر كبيرة قد تؤدي الى اضطراب خطير في كامل المنطقة «يقزّم الاضطراب المحلي الحالي» في فلسطين؛ ونتيجة ذلك « قد يحل الاتحاد السوفياتي محل الولايات المتحدة وبريطانيا، كقوة مهيمنة في المنطقة» (Central Intelligence Agency, *The Current Situation in Palestine,* 20/10/1947).

الا ان السي. آي. ايه قدرت، وبحق ـ كما تبين لاحقاً ـ انه على الرغم من التأثير السلبي في هيبة الولايات المتحدة في المنطقة، بسبب دعمها للتقسيم، فان صدور مثل هذا القرار عن الجمعية العامة «لن يؤدي الى الغاء فوري من جانب العرب لامتيازات النفط الاميركية»، الا انه سيقود، بالتأكيد، الى اضطراب وعدم استقرار يؤديان الى زيادة «التسلل» السوفياتي الى المنطقة، مما سيقود، بالتالي، الى الغاء امتيازات النفط هذه.

ورأت هيئة الاركان المشتركة ان اكثر الحلول ملاءمة للولايات المتحدة، في حالة صدور قرار التقسيم، هو قيام بريطانيا بتنفيذه منفردة، ولو تطلب الامر تقديم مساعدات مالية ومعدات الى بريطانيا. اما الاحتمال الاكثر ازعاجاً، فهو الوصاية الدولية التي تسمح للاتحاد السوفياتي بالمشاركة، مما يهدد المصالح الاميركية في المنطقة بشكل خطير. لذلك، كان من رأي هيئة الاركان الا تؤيد الولايات المتحدة أي قرار في الامم المتحدة يؤدي الى ارسال القوات الاميركية الى الشرق الاوسط، أو الى ابتعاد شعوب المنطقة منها (*Report by the Joint Strategic Survey Committee to the Joint Chiefs of Staff, The Problem of Palestine, J.C.S., 1684/3, 2/10/1947*).

كان هذا التخوف ناتجاً عن الرفض البريطاني لتنفيذ التقسيم في حالة اقراره ـ كما اسلفنا ـ وتصريح ممثل الولايات المتحدة في لجنة الطوارىء بأن الحكومة الاميركية مستعدة للمساهمة في تقديم مساعدة من خلال الامم المتحدة لحفظ النظام والامن في فلسطين، وان هذا قد يتطلب «انشاء قوة طوارىء أو شرطة دولية يتم تجنيدها على اساس التطوع من قبل الامم المتحدة». وطمأنت الخارجية وزارة الدفاع بأن اقتراحها تشكيل مثل هذه القوة هو تعبير عن عدم موافقتها اشراك قواتها النظامية في حفظ الامن والنظام في فلسطين. «وبما ان الجمعية